ووحل وللمؤنث والمثنيين غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثين ذوي غيبة نحو هند تفعل
والهندان تفعلان لان المؤنث الغايب تعارض فيه اعتباران الغيبة والتانيث والغيبة
تناسب الياء المتوسطة في المخرج لان الغايب متوسط بين المتكلم والمخاطب والتانيث المستلزم
للفرعية تناسب التاء التي هي فرع الواو فعلمنا بالاعتبارين فاعطينا التاء في الواحد والمثنى
والياء في الجمع ولم يعكس لان التانيث الزم من الغيبة فاعتباره في اللفظين المتقدمين
اولى والياء للغايب لتوسط مخرج الياء وتوسط الغايب بين المتكلم والمخاطب غيرهما
اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث الغايب ومثناه وهو بالجر صفة الغايب
وفيه ان غيره نكرة وان اضيف الى المعرفة او بدل وفيه انه لم يوصف مع النكارة والجواب ان
التقدير غايب غيرهما او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة الشين وحروف المضارعة الزوايد
المذكورة مضمومة في الرباعي اي فيما هو على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج لانه
لما فتح اول الماضي ينبغي ان يخالفه اول المضارع ليكون التباين بينهما وهذا من وظايف
التصريف فذكره ضمنا واستطرادا ومفتوحة فيما سواه اي في فعل سوى الرباعي وهو الثلاثي
المجرد كيضرب وما زاد على اربعة احرف كيفتعل ويستفعل ونحوهما للتخفيف الذي استدعاه
كثرة الاستعمال في الثلاثي المجرد وكثرة الحروف فيما زاد على اربعة احرف ولا يعرب من جنس
الفعل او انواعه وهذا قصر الافراد لرد قول الكوفيين بتشريكهم الامر الحاضر في الاعراب
غيره لانه لم يوجد في الغير مقتضي ولا شبه تام يخرجه عن اصله بخلاف المضارع فانه
يعرب لمشابهته الاسم مشابهة تامة في اللفظ للموافقة في الحركات والسكنات وفي
المعنى في العموم والخصوص وفي الاستعمال بوقوعه صفة للنكرة في مررت برجل ضارب
ويضرب اذا لم يتصل به ظرف لمفهوم ما سبق من الكلام فانه قال لا يعرب غير المضارع
فهم منه ان المضارع معرب واعرابه مقيد بهذا القيد اي بوقت عدم اتصال نون التاكيد
او نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل به احديهما رجع مبنيا اما نون التاكيد فلانه

بدخولها

بدخولها يشبه الامر الداخلة عليه هي نحو اضربن لانه اصل في لحوق نون التاكيد واما نون الجمع
فلانه بدخوله يشبه الماضي لانه الاصل في لحوق الضماير المتحركة ولم يعتبر شبه يضربان ويضربون
يضربا ويضربوا لان الماضي في لحوق الضماير الساكنة ليس باصل واعرابه اي المضارع رفع ونصب
وجزم مكان ما امتنع شبهه من الجر المختص به الاسم فالفصيح احتراز عن نحو يدعو ويرمي ويرضى
ويحيى المجرد عن كل ضمير يضمر بارز ظاهر مرفوع صفة اخرى وكذا قوله للتثنية نحو يضربان
وتضربان والجمع سواء جمع مذكر او جمع مؤنث نحو يضربون وتضربون ويضربن وتضربن
والمخاطب المؤنث نحو تضربين بالضمة خبر اي يعرب بالضمة رفعا نحو هو يضرب والفتحة نصبا نحو
لن يضرب والسكون جزما نحو لم تضرب مثل يضرب على حسب العوامل والمضارع المتصل
به ذلك الضمير المرفوع البارز بالنون رفعا نحو يضربان ويضربون وتضربان وتضربون و
تضربين وحذفها اي النون نصبا وجزما نحو لن يضربا ولن يضربوا ولن تضربا ولن تضربوا
ولن تضربي ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي وذلك لانها لما امتزجت
مع الضمير الساكن آخر الفعل فامتنع الاعراب لفظيا كان او تقديريا والضمير اسم على حرف
فلا يمكن ان يكون محلا لاعراب لفظ غيره على انه اسم يستحق اعراب الاسم على الفاعلية فلا
يمكن اعتبار اعراب الفعل فيه لفظا ولا تقديرا فزيدت حرف بعده واعراب الفعل بذلك الحرف
وذلك الحرف لا يمكن ان يكون من حروف العلة التي هي الاصل في الزيادة للزوم اجتماع
حرفي العلة فاختير النون لتشبههما في امتداد الصوت فثبتت في الرفع وسقطت في الجزم
سقوط الحركة وجعل حذفها جزما كما ان حذف الحركة كذلك وحمل النصب على الجزم للمواخاة
بينهما في الخفة والضعف فجعل النصب ايضا بالحذف فان قيل الضمير اسم على حدة فكيف
يفصل بين الفعل واعرابه قيل اعتبر فيه في باب الفصل جزئية الحكمية اذ الفاعل كالجزء
فاذا كان ضميرا متصلا كان في كمال الامتزاج فيعتبر جزئيته فان قيل لما اعتبر جزء لزم
ان يجوز كونه محلا لتقدير الاعراب ولا يحتاج الى زيادة حرف قيل هو ذو جهتين كالنعام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)